المحاضرة الحادي عشر موقف الجزائر من الانتفاضة الفلسطينية 1987

بدأت القضية الفلسطينية تشهد مرحلة جديدة تختلف جذرياً عن المراحل السابقة بفعل التغيرات الدولية الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين العظميين من جهة، وبفعل التطورات التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من جهة ثانية، والتي كان لها الانعكاس الإيجابي على جميع الأصعدة فلسطينياً وعربياً ودولياً، مثل الإعلان عن دولة فلسطين، وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين ضفتي الأردن.

خلفيات وأبعاد الانتفاضة.

دخلت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في بداية الثمانينات مرحلة جديدة جد متطورة من عدم الاستقرار بسبب الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الضفة والقطاع ، ولم تكن هذه الانتفاضة مجرد حدث عابر وعفوي، أو مجرد عمل فردي، أو نتيجة عامل محدد فحسب؛ بل كانت نتيجة عدة تراكمات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، فكرية، نضالية، وهذه العوامل تفاعلت فيما بينها وأدت إلى خلق حالة ثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(قطاع غزة والضفة الغربية).

وهذا يعني أن الانتفاضة الفلسطينية ليست وليدة صدفة، بل هي رد فعل منطقي على سياسة القهر المجحفة التي انتهجتها قوات الاحتلال الصهيوني منذ شهر سبتمبر 1985 في الضفة الغربية وفي القطاع ومدينة القدس، ونتيجة لذلك ارتفعت موجة الاحتجاجات والتظاهرات لتتحول إلى انتفاضة ثورية عند إطلاق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين .

انتقلت الجماهير الفلسطينية بعد انتفاضة ديسمبر 1986 إلى مرحلة هجومية باتت معالمها واضحة للعيان منذ سبتمبر 1987، وتفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى درجة لم تعد فيها قوات الاحتلال قادرة على التحكم فيها وإخفائها.

وبلغت الجماهير الفلسطينية مرحلة التشبع الثوري، وبلغ مستوى الحقد والكراهية والاشمئزاز من العدو الصهيوني أقصاه، فما إن سمعت الجماهير الشعبية حادث صدم الشاحنة الإسرائيلية لسيارة ركاب عربية، حتى خرجت إلى الشارع عن بكرة أبيها أثناء تشييع شهداء الاعتداء الصهيوني في مساء ذلك اليوم .

وقع هذا الحادث يوم 08 ديسمبر 1987 بمنطقة جباليا في قطاع غزة نتج عنه اصطدام أحد الإسرائيليين حاملاً للدبابات بعدد من الشاحنات كانت تقل عمال فلسطينيين إلى مواقع أعمال بناء إسرائيلية، ولقد تسبب هذا الحادث في استشهاد أربعة شباناً فلسطينيين وإصابة ستة منهم، لكن هذا الحادث لم يلبث حتى أعلن أنه عملية انتقامية مقصودة كرد فعل على مقتل رجل الأعمال الصهيوني "**شلومو ناكال**" يومين قبل هذا الحادث أي في 06 ديسمبر 1987 على يد أحد رجال المقاومة الفلسطينية، وقيل أن رجل الأعمال هو شقيق سائق الشاحنة الذي أراد أن يثأر لمقتل أخيه .

أما البداية الفعلية لهذه الانتفاضة كانت –حسب شهادة فاروق الشرع في مذكراته– يوم 06 أكتوبر 1987 حيث قامت "حركة الجهاد الفلسطيني" بعملية استشهد فيها أفراد المجموعة، وهو ما أحدث ردة فعل شعبية، تمثلت في نزول الآلاف من المصلين يوم الجمعة في مظاهرات سلمية ورموا الجنود الإسرائيليين بالحجارة ، ثم بعد ذلك تطورت الأحداث منذ تاريخ 08 ديسمبر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة.

طبعاً هذا الحادث لم يهضمه الشعب الفلسطيني، حيث خرج في اليوم الموالي 09 ديسمبر عشرات الآلاف من الفلسطينيين من مخيماتهم للمشاركة في مراسيم الدفن وهم يهتفون " الجهاد، الجهاد"، ليرتفع العدد بعد ذلك إلى مليون فلسطيني وفي مقدمتهم الأطفال الفلسطينيين الذين لم يفوتوا فرصة التعبير عن موقفهم، وكانت البداية برشق شاحنات نقل القوات الإسرائيلية بالحجارة ولهذا سميت "**بانتفاضة الحجارة**"، ورد عليهم جنود الاحتلال بإطلاق النار عليهم وخلفت العملية استشهاد حاتم السيسي، وهو أحد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإصابة آخرين بجروح ، لتتحول الحادثة بعد ذلك إلى إضرابات عامة في المدن والأرياف، وكانت الانتفاضة عفوية في انطلاقتها لتأخذ بعد ذلك شكلاً منظماً تمخض عنها في الأخير تشكيل قيادة وطنية موحدة في مطلع عام 1988 حملت على عاتقها مسؤولية تكثيف النضال ضد العدو حتى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية .

ومنذ تلك اللحظة لم يستطيع جنود الاحتلال إخماد نار الانتفاضة التي لم تلبث أن شملت كل مدن وقرى ومخيمات فلسطين ، وحملت أبعاداً خطيرة لم يشهد لها مثيل، وبعد مرور عام من اندلاعها كانت الحصيلة هي 350 شهيداً فلسطينياً من بينهم 200 تلميذ، و34000 جريح، و4500 معتقل ، وعموماً تميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر أساسية هي كالآتي:

– بفضل هذه الانتفاضة أخذ سكان المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) زمام المبادرة النضالية من يد المناضلين الفلسطينيين بالخارج.

– في هذه الانتفاضة شارك التيار الاسلامي بكل قوة وعنف، وبرز على ساحة المواجهة بشكل منظم ومؤثر.

– هذه الانتفاضة شملت كافة فئات الشعب الفلسطيني، واتسمت بالمشاركة الفعالة للأطفال والنساء والشيوخ.

أما عن الأسباب البعيدة للانتفاضة فتتمثل في الحصار السياسي والعسكري الذي ضرب على الفلسطينيين في الداخل والخارج وتعرضهم يومياً للإذلال والقهر من طرف العدو الصهيوني وحليفته الدول الامبريالية، هذا على غرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني، كالارتفاع الجنوني للبطالة التي بلغت نسبتها إلى 40%، وتدني الخدمات الصحية بشكل عام ، وأمام هذه الاوضاع لم يعد الشعب الفلسطيني التحمل أكثر من هذا.

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة لتثبت – بما لا يدع مجالاً للشك – عن إخفاق وفشل جميع المحاولات الصهيونية الرامية إلى طمس المعالم التاريخية والوطنية الفلسطينية على مدار 47 سنة من الاحتلال، وجاءت هذه الانتفاضة لتكرس حقيقة تاريخية أثبتتها تجارب الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار في الفيتنام والجزائر وكوبا وغيرها من البلدان وهي أنه مهما عظمت قوات الاحتلال الصهيوني فإنها لن تستطيع الحيلولة دون الكفاح والنضال الفلسطينيين، خاصة عندما يتعلق الأمر بأطفال لا تزيد أعمارهم عن 19 سنة مما يبين مدى النضج الثوري المتجذر في أوساط الشعب الفلسطيني. وأهم ما ميزها هذه الانتفاضة هو التفاف مختلف القوى الفلسطينية حولها واحتضنتها منذ البداية، وانخرطت القوى الوطنية الفلسطينية في وسط الجماهير لتأطيرها وتنظيمها، وراحت تتقدم الصفوف لتوجه وتقود الانتفاضة .

وعلاوة على الإنجازات الهامة التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية داخلياً، أي في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، فإنها نجحت أيضاً في تحقيق عدة إنجازات خارجية أهمها:

– وجهت الانتفاضة الفلسطينية ضربة قوية لقمة عمان الطارئة المنعقدة في نوفمبر 1987، ونسفت على إثرها جميع قرارات القمة التي استهدف من خلالها النظام الاردني بشكل

خاص تهميش القضية الفلسطينية كمحاولة أولى للقضاء عليها وتصفيتها نهائياً، وتجلى هذا التهميش في عدة مواقف منها: توتر العلاقات الأردنية الفلسطينية طيلة إيام المؤتمر، إدراج القضية الفلسطينية في آخر جدول أعمال القمة، الطريقة المحتشمة التي استقبل بها الوفد الفلسطيني، وأخطرها على الإطلاق تلاعب مقررات القمة بالقرارات المتعلقة بمكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للشعب الفلسطيني ، وكادت هذه القمة أن تلغي منظمة التحرير الفلسطينية عملياً كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني لولا تدخل الجزائر والعراق في إعادة صياغة القرارات الفلسطينية لكانت النتائج أسوأ .

ونفس الطرح أكده "سميح فرسون" بخصوص قمة عمان الطارئة التي تأخرت فيها القضية الفلسطينية بشكل واضح، وقال أنه في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال الصهيوني تعتدي على التلميذات الفلسطينيات في الضفة الغربية غير بعيد عن عمان مكان انعقاد القمة، أكد القادة المجتمعون على أن إيران وهي البعيدة ألف ميل شرقاً هي عدو العرب جميعاً، أما القضية الفلسطينية فلم تتم الإشارة إليها إلا في آخر البيان الختامي الصادر عن القمة .

وهكذا لم يمض شهر واحد على تلك القمة التؤامرية حتى انفجر بركان الانتفاضة الفلسطينية ونسف كل مقررات عمان وأتلف معها الخيار الأردني وجميع المشاريع التصفوية.

– على نقيض الإنجاز الأول، فإذا كانت الانتفاضة قد شجبت قمة عمان وأهملت قراراتها، فإنها من جهة ثانية عملت على خلق قمة ثانية على أنقاض قمة عمان، حيث دفعت الزعماء العرب بل أرغمتهم على عقد قمة جديدة في الجزائر، وهذا يدخل في إطار دور الجزائر ورئيسها في دعم القضية الفلسطينية ، أطلق عليها **قمة الانتفاضة** في نفس اليوم الذي اندلعت فيه الانتفاضة، أي يوم 08 جوان 1988، وجاءت قراراتها مخالفة تماماً لنظيرتها في عمان، حيث جاءت القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال هذه القمة.

– أظهرت الانتفاضة الفلسطينية التناقض الكبير بين رغبة الجماهير العربية والموقف الرسمي لحكوماتها، حيث لقيت الانتفاضة تجاوباً كبيراً لدى المواطن العربي الذي يؤمن دائماً بأن طريق الاستقلال يمر عبر الثورة المستمرة، في حين أكدت الانتفاضة بشكل قاطع عن هشاشة الموقف الرسمي الذي ظل محصوراً حول نفسه .

– أما إسرائيلياً، فكانت إنجازات الانتفاضة جد مهمة، فقد أحجمت التفوق العسكري الإسرائيلي وأزالت بأبسط الأسلحة (الحجارة) أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وألحقت أضرار بليغة بالاقتصاد الإسرائيلي قدره البعض بمئات الدولارات، وكشفت إسرائيل عالمياً وأحدثت شرخاً واسعاً داخل المجتمع الصهيوني بما فيه جيشه الذي دخل بسبب الانتفاضة في حرب نفسية أكثر منها عسكرية .

ومن الصدفة بمكان أن يتطابق الحاضر مع الماضي، وتتزامن انتفاضة أطفال الحجارة في 09 ديسمبر 1978 مع نظيرتيها: الفيتنامية في19 ديسمبر 1946 والتي كانت نهايتها "ديان بيان فو" الشهيرة، والجزائرية في 11 ديسمبر1960 والتي قادت الجزائر إلى الاستقلال ، فهل تكون الانتفاضة الفلسطينية نهاية لثوار الفنادق وبداية لثوار الحجارة والخنادق؟ وهل ستقود هذه الانتفاضة الشعب الفلسطيني إلى "ديان بيان فو الفلسطينية" إن صح التعبير، ومن ثم تكمل للشعب الجزائري استقلاله الناقص؟

وهكذا للمرة الثالثة يدخل شهر ديسمبر التاريخ بفضل انتفاضة أطفال الحجارة الفلسطينيين، وكان قبلها ديسمبر الفيتنام وديسمبر الجزائر شاهدين على صحة نهج الانتفاضة وانتهاجها كأسلوباً ناجعاً نحو العمل الثوري المسلح.

ولقد أصيبت القيادة الإسرائيلية بالذهول من جراء ما اتسمت به هذه الانتفاضة من شمولية واتساع إلى درجة تضاربت فيها تصريحات وآراء القادة الإسرائيليين، محاولين من خلال تصريحاتهم تجاهل صفة التنظيم والوعي الثوري الذي تميزت به وصبغها بطابع العفوية، وهو ما أشار

إليه إسحاق رابين في قوله: "إن العرب هنا يعلمون أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلاً شرعياً لهم، لكنني في الواقع لا أعلم منهم الممثلون الحقيقيون لهم وقد يتضح الأمر بشكل جلي مع توقف الاضطرابات.. وفي حال ما إذا أثبت العرب الذين يعيشون في المناطق المحتلة أنهم المسؤولون الحقيقيون فسنكون على الاستعداد للجلوس معهم على طاولة المفاوضات فور توقف الاضطرابات" .

وعلى النقيض من ذلك، هناك فريقاً إسرائيلياً آخر اعترف منذ البداية عن الدور الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه الانتفاضة، ومن أنصار هذا الفريق نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق شامير الذي صرّح في جلسة حكومية استثنائية عقدت لمناقشة تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة قائلاً: "إن ما يجري في الضفة وفي القطاع وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة، ويتوجب علينا التحرك على الفور قبل فوات الأوان، وسأطلب من الجيش استخدام أقصى درجات العنف والحزم.. هناك أناس في الضفة والقطاع أعلنوا التمرد ضد الحكم الإسرائيلي بإيعاز من منظمة التحرير الفلسطينية" .

وأضاف شامير ثانية في حوار صحفي أجراه مع صحيفة "يديعوت احرنوت" قائلاً: "لقد بدأت الانتفاضة بصورة مشتتة، لكن رجال منظمة التحرير الفلسطينية نجحوا في ركوب الموجة التي وصلت إلى مستواها الحالي، وفي نفس الوقت سعت منظمة التحرير إلى تسخين الأجواء في عدة دول عربية وعلى رأسها مصر... إن منظمة التحرير تحاول تحقيق مكاسب من الإضرابات والقيام بمظاهرات"، ونفس الأمر أكده إسحاق رابين وزير الحربية الإسرائيلي في قوله: "...إن إعمال العنف هذه تستهدف إعادة الصراع العربي – الإسرائيلي إلى وعي العالم، وتهدف إلى تحقيق غاية سياسية واضحة تقف وراءها منظمة التحرير الفلسطينية" ، ثم استرسل قائلاً: "إن شكل الصراع مع الدول العربية أكثر راحة لنا من المجابهة مع الفلسطينيين فهي ثقيلة جداً" .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصيبت بالذهول من هذه الانتفاضة، وهو ما يوضحه تصريح مرشح الرئاسة الأمريكي "ماكغفران" في قوله: "إن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي تعاطف معها الرأي العام الداخلي والخارجي في شجبه واستنكاره للتصرفات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلقت واقعاً جديداً في المنطقة، من خلال اشتراك كامل الشعب الفلسطيني في شيء يلقى تأييداً عميق الجذور، دفعته للدعوة لإقامة دولته المستقلة، إنها ثورة شبيهة تماماً بحركات التحرر الناجحة في العالم الثالث" .

إذاً من خلال تلك التصريحات السابقة الذكر لمعظم القادة الإسرائيليين، نستنتج أن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت هؤلاء القادة على الاعتراف، رغماً عن أنفهم، بأهمية ومكانة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه الانتفاضة إلى درجة أنهم أكدوا أن ما حققته هذه الانتفاضة – ومن ورائها المنظمة– من تطورات ما لم يتحقق في العشرين (20) سنة الماضية.

ولقد أدت ردود الأفعال الإسرائيلية العنيفة على شباب وأطفال الحجارة إلى لفت انتباه الرأي العام العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة اللتين وجهتا انتقادات لاذعة للقيادة الإسرائيلية وعلى رأسها وزير الدفاع آنذاك إسحاق رابين ، وهو ما دفع بالصحافة العالمية إلى التركيز على هذه الانتفاضة والبحث عن أسبابها، ومن ثم تكون القضية الفلسطينية قد حققت انتصار سياسي مذهل .

ومما يوجب الإشارة إليه أن هذه الانتفاضة بالرغم من أهميتها فقد أظهرت وجود اختلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية بتونس وبين فلسطينيو الداخل، وبتعبير أوضح أنها حركة شعبية نابعة من الداخل في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يخطط لها من الخارج، وربما هذه الانتفاضة ستعمل على تقليص دور منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ما أدركه وتفطن إليه رئيسها

ياسر عرفات الذي كان بتونس لحظة اندلاعها، ولم يلبث ان ركب قطارها في الوقت المناسب وبنى لنفسه قاعدة قوية في قلب الحركة .

ومنذ منتصف شهر فبراير 1988 كانت القيادة الوطنية للانتفاضة، قد استحوذت على الشرعية وشكلت تحدياً حقيقياً مزدوجاً للقيادة العسكرية الإسرائيلية وللقيادات التقليدية الفلسطينية، ثم لم تلبث قيادة الانتفاضة أن أعلنت ولاءها المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أكسبها من تعزيز مكانتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وباتت القيادة الإسرائيلية، التي تأكد لها بشكل لا يقبل الوهن أنه يستحال القضاء على الانتفاضة عسكرياً، في أمس الحاجة إلى حل سلمي لقضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني .

إن هذه الانتفاضة التي أيدها كل العالم العربي حسب شهادة بطرس غالي عبرت بحق عن فشل سلام كامب ديفيد الذي ادّعى موقعوه أنه الحلقة الأولى من سلام إسرائيلي عربي شامل، بينما لم يكن هذا السلام قادراً حتى على حل المشكلة الفلسطينية ، وحتى الدبلوماسية الأمريكية استشاطت غضباً من هذه الانتفاضة التي كان سببها، في نظر وزارة الخارجية الأمريكية، هو قصور وتقصير الطبقة السياسية الإسرائيلية في أداء مهامها، فعن طريق رحلات مكوكية قام بها وزير خارجيتها جورج شولتز، سعت الدبلوماسية الأمريكية جاهدة لدفع العرب والإسرائيليين إلى الحديث عن السلام .

وتعود فكرة "مشروع شولتز" إلى منتصف شهر يناير 1988 عندما لجأت القيادات الوطنية الفلسطينية في الداخل إلى تقديم مقترحاتها، طبعاً، بعد الموافقة عليها من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ هذا التاريخ شرع شولتز في إعداد مبادرة أمريكية لوقف الانتفاضة على أساس إجراء مفاوضات –لا دخل للمنظمة فيها– بين الحكومة الإسرائيلية وممثلين فلسطينيين من الداخل.

وفي 04 مارس 1988، وبعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز لكل من دمشق وعمان أطلق هذا الأخير مبادرته التي عرفت بـ "**مشروع شولتز**"، غير أن هذه المبادرة التي تهدف إلى إقامة حكم ذاتي فلسطيني يبدأ بالمفاوضات بين وفد فلسطيني لا تمثيل فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية قوبلت بالرفض الشديد من طرف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في بيان لها صادر بتاريخ 11 مارس من نفس السنة، أشارت فيه إلى أن هذه المبادرة سوى خطة عمل شبيهة إلى حد بعيد باتفاقية كامب ديفيد .

أما إسرائيل من جهتها، فقد اشترطت من أجل فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وبدء عملية سلام عبر التفاوض، إنهاء الانتفاضة والكف عن المواجهة الشعبية الفلسطينية مع القوات العسكرية الإسرائيلية، وذلك حتى لا تظهر إسرائيل بمظهر الطرف الذي يفاوض من موقف ضعف، وهو ما رفضته القيادة الفلسطينية جملة وتفصيلاً، وأكدت أن الانتفاضة لن تتوقف إلا إذا صرّحت إسرائيل علناً أن الانتفاضة وظروف الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينية أظهرا بوضوح ما يأتي:

– فشل الخيار العسكري الإسرائيلي في معالجة المشكلة الفلسطينية.
– أن الشعب الفلسطيني باق ولم ولن يزول.
– الرغبة الإسرائيلية الملحة في إيجاد حل سلمي يكفل للطرفين التعايش بسلام.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل في الوقت الذي كانت تتباحث فيه مع واشنطن عن إيجاد مخرج سلمي لمشكلة الانتفاضة، كانت القيادة الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها على القيادة الفلسطينية، فهي لم تكتف بالرد على هذه الانتفاضة بتصفية معظم قادتها بالداخل فحسب؛ بل راحت تقتفي أثرهم حتى في المناطق العربية البعيدة عن مسرح الاحداث، والمقصود هنا العملية الإرهابية التي نفذتها فرقة كوماندوس إسرائيلية متكونة من 09 مسلحين بالعاصمة التونسية ضد أبو جهاد، المسؤول الأول عن الانتفاضة ، بعدما طوقت منزله وأطلقت عليه 70 رصاصة استشهد على إثرها خليل الوزير وكان ذلك يوم السبت 16 أبريل 1988، أي بعد مرور05

أشهر من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بعد ذلك وتجنباً لأي رد فعل دولي ضد إسرائيل، اضطر إسحاق رابين إلى إصدار قرار ينص على اتباع سياسة "**تكسير العظام**" ضد الفلسطينيين بدلاً من قتلهم بسبب ارتفاع عدد شهدائهم بشكل مذهل .

وكان موقف الجزائر كعادتها من هذا الاعتداء الشنيع أنها أدانته بشدة، وشجبت الاعتداء الصهيوني الذي نفذ في بلد عربي مجاور لها، وخاصة عندما تعلق الأمر بخليل الوزير المدعو أبو جهاد، والذي كانت تربطه مع الجزائر علاقات متميزة، فبعد استقلال الجزائر عام 1962 والذي شكل منعرجاً حاسماً في تاريخ القضية الفلسطينية بادر أبو جهاد في نوفمبر 1963 إلى فتح مكتب لحركة فتح بالجزائر العاصمة، وبعد انتقال حركة فتح من العمل السياسي إلى مرحلة العمل العسكري عام 1965 تم إنشاء فرعها العسكري "الصاعقة" كان أبو جهاد أحد قادتها، وهو ما أجبره على مغادرة الجزائر والتوجه إلى سوريا لكي يكون قريباً من مسرح العمليات .

نظراً لموقف الجزائر وعلاقتها مع الشعب الفلسطيني وزعماء المقاومة الفلسطينية، قام الرئيس الشاذلي بن جديد الذي ترأس حفل تخرج دفعة من الطلبة الضباط بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال بحضور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر يوم 02 جويلية 1988 بتسمية هذه الدفعة بدفعة "الشهيد خليل الوزير" (أبو جهاد) تيمناً بهذا الشهيد الرمز ، ولا يمكن أن نعتبر هذه المبادرة إلا دليلاً قاطعاً على الروح الأخوية والتضامنية التي تسود العلاقات الجزائرية الفلسطينية، ولا غرابة مما هو شائع ومتداول عند الشعب الجزائري من أن الجزائر لا زال استقلالها ناقصاً، ولن يكتمل إلا باستقلال الشعب الفلسطيني، واستقلال وحدته الترابية وسلامتها.

قمة الجزائر ودورها في دفع الثورة الفلسطينية.

أهم ما ميز القمة العربية في دورتها الخامسة عشر التي احتضنتها الجزائر برئاسة الشاذلي بن جديد خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 9 جوان 1988 أنها حققت ثلاث نجاحات لصالح القضية الفلسطينية، فعلاوة على دعمها الفعال للانتفاضة، شجبت مشروع شولتز، ونفت قمة عمّان، وعملت على فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وأخيراً هيأت الظروف للإعلان عن الدولة الفلسطينية.

فإذا كانت القضية الفلسطينية لم تحقق أية مكاسب ولم يكتب لها النجاح في قمة عمان، فإنها خلال الدورة الطارئة لجامعة الدول العربية التي عقدت –تلبية لدعوة الجزائر– في تونس ابتداء من 23 إلى 24 يناير 1988 فرضت نفسها كقضية جوهرية، وذلك بفضل انتفاضة الضفة الغربية التي أعطت دفعاً قوياً للمقاومة الفلسطينية، ودفعت مجلس الأمن للمصادقة على ثلاث لوائح تدين الهمجية الصهيونية وتؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي، وهو ما صرح به الأمين العام الأممي في قوله: "يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني"، أما الجزائر من جهتها فقد صرحت على لسان وزير خارجيتها: "إن هذه الانتفاضة قضت على كل الشكوك حيال وجود الشعب الفلسطيني ومقاومته في سبيل الدفاع عن هويته وحقوقه المشروعة" .

وعلى عكس قمة عمان، كما أسلفنا، التي أهملت القضيتين الفلسطينية واللبنانية، فإن القمة التي احتضنتها الجزائر في شهر جوان 1988 كانت أكبر القمم العربية الاستثنائية إثارة للذهول، حيث اهتمت باتخاذ القرارات اللازمة لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، فضلاً عن تقديم دعم معنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنح بضعة ملايين من الدولارات تأييداً ودعماً للانتفاضة الفلسطينية ، وكرّست مشروع الملك فهد الذي اعتمدته قمة فاس .

فبخصوص دعمها للانتفاضة فإن قمة الجزائر شكلت لجنة وزارية عربية تؤمن الدعم السياسي للانتفاضة، وجددت تأكيدها على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستظل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وركزت اهتمامها على الحلول الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، أما فيما تعلق بمبادرة شولتز فإن القمة أدانتها من خلال الإشارة إلى أن المؤتمر استعرض التطورات الرامية إلى إقامة سلام في المنطقة، وهي في حقيقة الأمر عديمة الفاعلية ولم تكن في المستوى الكفيل

لمواجهة التعنت الإسرائيلي الرافض للسلام، كما قررت القمة التكفل بسكان الضفة والقطاع من خلال تقديم دعم مالي عربي فوري حدد بـ 128 مليون دولار أمريكي على غرار تخصيص مبلغ مالي شهري قدره 43 مليون دولار لتلبية الحاجيات المعيشية لسكان هذه المناطق .

في مطلع عام 1988 تواصلت انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني بدون هوادة رغم القمع الوحشي المسلط عليها، طبعاً هذا الوضع أجبر جامعة الدول العربية على التحرك في عدة اتجاهات وهي كالآتي:

– في أواخر جانفي 1988 اجتمع المجلس الوزاري للجامعة العربية بتونس وتم إنشاء لجنة سباعية تضم كل من الأمين العام للجامعة، ووزراء خارجية سبعة بلدان (منظمة التحرير، سوريا، الأردن، الجزائر، تونس، العربية السعودية والعراق)، وبموافقة جميع الاعضاء عين وزير خارجية الجزائر رئيساً لهذه اللجنة التي كانت مهمتها تنحصر في متابعة الانتفاضة وتدعيمها.

– اتصلت اللجنة السباعية بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل حشد الدعم الكامل للشعب الفلسطيني ، وفي 28 مارس من نفس السنة أكدت الجزائر في لقاء بنيويورك جمع بين اللجنة السباعية والأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة حماية الفلسطينيين المدنيين في الأراضي المحتلة وضرورة تلبية حقوقهم المشروعة بما فيها قيام دولتهم المستقلة، هذا على غرار إعادة تأكيدها على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.

ومن الضرورة بمكان أن نشير إلى أنه بعد مضي 04 أشهر على نشاط اللجنة السباعية، وفي خضم الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل، احتضنت الجزائر هذه القمة العربية الطارئة لدعم الانتفاضة، وكما هو معروف أن الجزائر منذ سنوات عملت على توحيد صفوف المقاومة الفلسطينية ، هذا فضلاً عن مصالحتها مع النظام السوري من جهة ومع حركة أمل اللبنانية من جهة أخرى، كل هذه العوامل دفعت الرئيس الشاذلي إلى توجيه نداء إلى عقد قمة عربية تساند الانتفاضة، وكان من الطبيعي أن يحدث هذا النداء حماساً كبيراً في نفوس الجزائريين نظراً لتعاطفهم اللامحدود اتجاه القضية الفلسطينية المقدسة .

ونظراً لتوفر كل عوامل إنجاح هذه القمة فإن بيانها الختامي كان في مستوى الانتفاضة ، لأنه أكد على ثلاث نقاط أساسية ورفض التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وهي إنشاء دولة فلسطينية، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، وأخيراً أكدت هذه القمة على ضرورة عقد ندوة دولية للسلم في الشرق الأوسط، وهي نفس الاقتراحات الثلاثة التي رفضها مشروع كاتب الدولة الأمريكي جورج شولتز المطابق لمشروع كامب ديفيد .

تعد قمة الجزائر الاستثنائية من بين القمم العربية النادرة التي حظيت باهتمام شعبي، سياسي، إعلامي، على مستوى مختلف الأصعدة العربية والدولية، ولعل هذا الاهتمام الكبير راجع ربما إلى مجموعة من العوامل أهمها:

– كون هذه القمة هي قمة الانتفاضة، هذه الأخيرة التي استطاعت خلط كل الأوراق وفرضت إعادة النظر في استراتيجية الشرق الأوسط عموماً، وبفضلها طفت القضية الفلسطينية فوق السطح لتحتل من جديد مكانتها اللائقة بها في الاهتمامات الإقليمية والدولية، لا سيما بعدما راهنت أطراف عديدة على زوال الدور المؤثر لمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد خروجها مجبرة من لبنان تحت وطأة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 .

– كون هذه القمة عقدت في الجزائر لما عرف عنها من ثبات وتميز في المواقف والمبادئ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية التي توليها الجزائر اهتماماً بالغاً، ولقد ذهبت إلى أبعد أحد في تحليلها للوضع في الشرق الأوسط، وأكدت أن جميع الأقطار العربية ناقصة الاستقلال مادامت فلسطين تئن تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، وهذه الرؤية الجزائرية أكدها القادة العسكريون الإسرائيليون في عدة مناسبات وقالوا: "إن أي عاصمة عربية ليست بمنأى عن الصواريخ الإسرائيلية"، وتجسدت تصريحاتهم في الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على بلدان عربية

مستقلة (الاعتداء على المفاعل النووي بالعراق، الاعتداء على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، ناهيك عن الاعتداءات المتكررة على لبنان، والتهديدات المستمرة لبعض الدول العربية الأخرى) .

– وتكمن أهمية هذه القمة أيضاً في الظروف الإقليمية والدولية الخاصة والدقيقة الذي انعقدت فيه منها: انعقاد قمة موسكو بين الدولتين العظميين ولم تحظ فيه القضية الفلسطينية بالاهتمام الذي يعكس خطورتها، انعقاد القمة الإفريقية التي اكتفت بتجديد تأييدها للحق العربي، ضف إلى ذلك جولة شولتز الرابعة والتي لم تأتي بجديد، بل العكس كرست استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الوقوف إلى جانب إسرائيل، ومحاولة فرض مشروع شولتز المتضمن للاءات الخمس (لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لا قيام لدولة فلسطينية، لا انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، لا تفاوض مع الفلسطينيين، لا تمثيل للفلسطينيين في المؤتمر الدولي للسلام).

– والجزائر هي التي وجهت الدعوة إلى جميع ملوك ورؤساء وزعماء الدول العربية لعقد هذه القمة من أجل توحيد الصف العربي ضد العدو الصهيوني من جهة، ولدعم الانتفاضة الفلسطينية التي طالها الصمت بعد ثلاثة أشهر من اندلاعها من جهة ثانية.

– قراراتها كانت في مستوى الانتفاضة، وهذا بشهادة فلسطينيو الداخل، ومن أهم القرارات التي اتخذت في قمة الجزائر نذكر ما يأتي :

أ/ دعم الانتفاضة الفلسطينية بالالتزام بتقديم كافة المساعدات الضرورية لضمان استمراريتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المؤهلة الوحيدة لذلك.

ب/ تأييدها لعقد المؤتمر الدولي للسلام بشرط إجرائه تحت إشراف أممي وبمشاركة جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذا جميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

ج/ الاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها إجراء شرعي مارسته وتمارسه عدة دول ومجموعات دولية أخرى، وكذا إدانة السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل والمنافية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

لتلك الدواعي السالفة الذكر جعلت العالم كله يترقب قمة الجزائر ويتابعها خطوة بخطوة عن طريق 500 صحافي قدموا إلى الجزائر لتغطية هذا الحدث العربي.

ولا بأس هنا أن نذكر ببعض ما جاء في البيان الختامي لهذه القمة: "بحث المؤتمر التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة، وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها، وأكدت القمة التزامها بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق كامل أهدافه الوطنية الثابتة"، ودولياً دعت القمة مجلس الأمن إلى تحمل كامل مسؤولياته لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وجميع القرارات الدولية، وإلزامها بالوقف الفوري لاعتداءاتها الوحشية واللاإنسانية داخل الاراضي الفلسطينية خاصة والأراضي العربية المحتلة بشكل عام .

ولم تكتف قمة الجزائر عند هذا الحد فحسب، بل قامت بشجب السياسة الأمريكية المنحازة للعدو الصهيوني، ولقد جاء في البيان بهذا الخصوص: "إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المنحازة لإسرائيل، والمتجاهلة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني معناه تشجيع إسرائيل وتحفيزها على مواصلة العدوان وانتهاكها لحقوق الإنسان وعرقلة الجهود المبذولة من أجل إقامة السلام".

وورد في القرار الخاص بدعم الانتفاضة الفلسطينية ما يأتي: "يؤكد المؤتمر دعم وتأييد الانتفاضة التي تجسد الرفض الفلسطيني القاطع للاحتلال الإسرائيلي، ومؤكداً في نفس الوقت أن الحل العادل في منطقة الشرق الأوسط عموماً لا يتأتى إلا من خلال حل قضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع في المنطقة، وذلك على أساس عادل يكفل للشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وفي تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف" .

ولقد قوبلت قرارات هذه القمة بارتياح وترحيب كبيرين في الأراضي المحتلة، وهو ما عبرت عنه قيادة الانتفاضة في بيان لها صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية، وأهم ما جاء فيه ما يأتي:

"إن الشعب الفلسطيني راقب باعتزاز نتائج الانتفاضة على المستويين العربي والدولي، فقرارات قمة الانتفاضة في الجزائر جاءت لتؤكد تلك المتغيرات التي فرضتها الانتفاضة على العالم العربي، والتي أعادت الاعتبار لشعبنا وقضيته...ومنسجمة مع قرارات الانتفاضة" .

أما الملك الأردني حسين، فقد أقدم على اتخاذ القرار الخاص بفك الارتباط القانوني والإداري على الضفة الغربية الفلسطينية في 31 جويلية 1988 بعد وحدة دامت قرابة أربعين سنة ، وهذا القرار لم يتخذ بصفة ارتجالية فحسب، بل تعود جذوره إلى قمة الرباط عام 1974 الذي كان من أبرز قراراتها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وهذا ما عبرت عنه الرغبة الفلسطينية والعربية على حد سواء، وبالتالي فإن الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى غاية 1988 تعتبر فترة تمهيدية تحضيرية لصدور قرار فك الارتباط.

وعن الخطوات التي سبقت هذا القرار أكد وزير الخارجية الأردني طاهر المصري أن نظيره الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي زار الأردن في شهر ماي 1988، وخلال لقائه مع الملك الحسين أعرب له أن الجزائر ترغب في احتضان عقد مؤتمر قمة عربي في الشهر الموالي من نفس السنة، فغضب الملك الحسين من هذه المبادرة لأنها تعمل على إضعاف الموقف الأردني إزاء منظمة التحرير الفلسطينية التي قوتها الانتفاضة كثيراً، واعتبر هذه الخطوة مؤامرة عربية ضده تتولى الجزائر مهمة تنفيذها، ومن ثم ونظراً لقوة الانتفاضة وزخمها وشعاراتها الصادحة والمعادية للأردن من جهة، وما تعرض له الملك حسين في مؤتمر الجزائر من مواقف معارضة له من جهة ثانية، أجبرته ودفعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط . هادفاً بذلك ضرب عصفورين بحجر واحد، فهو من خلال هذا الإجراء أراد أن يلقن درساً اقتصادياً للجماهير الفلسطينية ومنظمتها نظراً للأعباء الاقتصادية التي تخلفها هذه الخطوة (توقيف رواتب ما يزيد عن 21000 موظفاً في الضفة الفلسطينية)، وكان يعتقد أن الجماهير الفلسطينية سترسل له العرائض والوفود تدعوه وتترجاه للعدول عن قراره، لكنه، وكما يقال، انقلب السحر على الساحر، حيث جاءت نتائج هذه الخطوة كلها في صالح المنظمة وتجذر الانتفاضة الفلسطينية.

ومن بين نتائج فك الارتباط الإيجابية لصالح المنظمة الفلسطينية هو أنه أتاح لها فضاء سياسي، وكذا وفّر لها مساحة كبيرة لشن هجوماتها الدبلوماسية، وأن أية تسوية للوضع الإقليمي للضفة الغربية سوف تشمل حتمياً دوراً فعالاً للمنظمة، وهكذا استغل عرفات الفرصة التي أتاحتها الأردن وراح يشن حملة منفردة لضمان الدعم الدولي والإقليمي للحل الذي تبنته القوتين العظميين، وأشار إلى ذلك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي بتاريخ 18 سبتمبر 1988م، وقال إن المنظمة الفلسطينية على استعداد تام للتفاوض مع إسرائيل على أساس جميع القرارات الأممية المتعلقة بالقضية، وخاصة القرارين رقم 242 و 338 شريطة موافقة إسرائيل على الحق الفلسطيني في تقرير المصير ، وقد جرت الموافقة الرسمية على القرارين الأمميين من قبل المنظمة خلال الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في نوفمبر 1988 بالجزائر.

وبالرغم من الفراغ السياسي والإداري — القانوني الذي أحدثه قرار فك الارتباط في الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل باتت عاجزة عن ملئه خاصة بعد إدراكها لخطورة الانتفاضة وأبعادها، وهكذا وجدت إسرائيل ومن ورائها واشنطن –بعد غياب الخيار الأردني– أنفسهما وجهاً لوجه أمام الخيار الوحيد وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما صرّح به وليام كواندت أحد المسؤولين الأمريكيين أثناء لقائه مع محمّد عبد العزيز ربيع يوم 02 جويلية 1988 في قوله: "إن فك الارتباط الأردني ترك الإدارة الأمريكية دون خيارات، فيما عدا التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية"، ومن ثم فإنه لم يعد بالإمكان تجاهل المنظمة ضمن أي عملية سلام حقيقية.

ولقد جاءت هذه الخطوة الأردنية كرد فعل على نتائج قمة الجزائر التي همشت كلياً الدور الأردني، وألغت أي شكل من أشكال المشاركة الأردنية في التمثيل الفلسطيني، وهي المرة الأولى التي تحسم فيها قمة عربية قضية التمثيل الفلسطيني بهذا الوضوح .

وعموماً يمكن إجمال أهمية الخطوة الأردنية في النقاط الآتية :

– أكدت أن الفلسطينيون وحدهم دون سواهم هم المعنيون بالتفاوض بشأن قضيتهم وأرضهم.

– زادت من أهمية ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وعززت هويتها التمثيلية في الهيئات والمحافل الدولية.

– ألغت وإلى أجل غير محدود الخيار أو التمثيل الاردني، أو أي خيار آخر يشبهه، كالحكم الذاتي مثلاً، أو الإدارة المدنية، أو التعيينات البلدية.

– اخلطت هذه الخطوة جميع أوراق الحكومة الإسرائيلية وعقدت أمورها، ووضعتها في موقف قانوني حرج لأول مرة وجهاً لوجه امام منظمة التحرير الفلسطينية. وأعطت هذه الخطوة للانتفاضة الفلسطينية دفعاً قوياً، وزخماً كبيراً، وتجذراً أكثر، وخلصتها من آخر التبعات الأردنية.

وخلاصة القول تبقى خطوة الملك حسين من أهم الإنجازات التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مع العلم أن الملك وحاشيته كان يهدف من وراء هذه الخطوة عكس ما حققته من نتائج تماماً، فأرادها أن تكون بمثابة شوكة في حلق الانتفاضة لخنقها وسحقها لكن تجري الرياح بما لا تشتهيه السفن.

إن أقل ما يقال عن قمة الجزائر أنها حققت انتصاراً فلسطينياً باهراً، ومثّلت القرارات المنبثقة عنها انتصاراً آخراً للانتفاضة ولمنظمة التحرير الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى مثّلت تحدياً صارخاً، وهزيمة نكراء للنظام الأردني الرجعي العربي الذي ما انفك العدو الامبريالي الصهيوني يراهن عليه.

وفي اتجاه آخر، وفي إطار التحضير للإعلان عن حكومة مؤقتة فلسطينية أو دولة في المنفى ، التقى الرئيس بن جديد عدة مرات بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لمعرفة احتياجاته والتفكير في الطرق الممكنة للإعلان عن الدولة الفلسطينية، ولهذا الغرض بادر الرئيس بن جديد إلى دعوة الدول العربية إلى الاجتماع بالجزائر لعقد قمة طارئة تعنى بدراسة الأوضاع في الأراضي المحتلة ودعم الانتفاضة والدعوة إلى قيام دولة فلسطينية .

وبمبادرة من بعض المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم مدير ديوان رئيس الجمهورية الجنرال العربي بلخير تم إقناع رئيس الجمهورية بن جديد من أجل أن تكون الجزائر البلد الذي يتشرف باحتضان أشغال المجلس الوطني الفلسطيني الذي تعلن من خلاله منظمة التحرير عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وهذه المبادرة الجزائرية هي في حقيقة الأمر امتداداً لكل ما قدمته الجزائر من قبل للفلسطينيين.

ودون تفكير رحب بن جديد بفكرة مستشاريه واستدعى عرفات وعرض عليه المسألة بشكل رسمي في 10 أوت 1988م، وهو ما لمح إليه عرفات بعد انتهاء اللقاء، وفي 19 أكتوبر من نفس السنة أعلن منذر الدجاني ممثل منظمة التحرير في الجزائر بأن الدروة ستعقد خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 15 نوفمبر 1988م، وفي تصريح صحفي أجراه عرفات بتونس يوم 09 نوفمبر أشار من خلاله إلى أن المنظمة ستدرس خلال دورتها القادمة عدة خيارات منها: إما إعلان الاستقلال، وإما إعلانه مع تأسيس حكومة مؤقتة، أو طلب وضع الأراضي الفلسطينية تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة .

وبالفعل شهدت الجزائر عام 1988م حدثاً بالغ الأهمية تجاه القضية الفلسطينية، وهو انعقاد الدورة التاسعة عشر (19) للمجلس الوطني الفلسطيني التي سميت بدورة "**الانتفاضة والاستقلال والشهيد البطل أبو جهاد**" في 15 نوفمبر 1988م بقصر الأمم برئاسة ياسر عرفات الذي أعلن في هذه الدورة عن قيام دولة فلسطين على أساس خطة التقسيم التي تم اعتمادها سنة 1947م وعاصمتها القدس الشريف ، ودعا إلى تشكيل حكومة مؤقتة في الوقت المناسب ، ولقد حظيت

الدولة الفلسطينية المؤقتة باعتراف دولي من طرف دول كبرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أنه في 09 ديسمبر سنة 1988 عقد لقاء رفيع المستوى بين "**بسام أبو شريف**" (مستشار الرئيس ياسر عرفات) و"**وليم وليد جريف**" (مساعد وزير الخارجية البريطاني) قصد ترقية مستوى العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبريطانيا ، وبذلك تكون القضية الفلسطينية حققت انتصاراً سياسياً آخر على حساب الكيان الصهيوني.

ويعتبر البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني أهم ما ميّز هذه الدورة، حيث دعا هذا البيان إلى الاعتراف بقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338، وإلى حل القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين على أرض فلسطين، إحداهما فلسطينية، والثانية إسرائيلية، كما مثلت القرارات الصادرة عن المجلس في هذه الدورة نقلة نوعية ذات أبعاد سياسية في مواقف المنظمة، إذ لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية يعترف الفلسطينيون عن طريق منظمتهم الشرعية بوجود إسرائيل ، وأبدوا استعدادهم الكامل لإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها في الضفة الغربية والقطاع، وهذا اعتراف ضمني صريح من المنظمة على أن الكفاح المسلح لم يعد الطريق الوحيد لحل القضية الفلسطينية .

إن الإعلان عن قيام دولة فلسطين في الجزائر يعبر بحق عن مدى اهتمامها واحتضانها لهذه القضية المقدسة، وكانت أول دولة بالتأكيد اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة، وتوالت بعدها اعترافات مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة لفلسطين وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والهند والصين إلى أن بلغ عددها خلال منتصف شهر ديسمبر من نفس السنة حوالي 76 دولة .

وبفضل هذا الانتصار الذي حققته المنظمة بعد الإعلان عن دولة فلسطين كانت هذه القضية ستأخذ منحى آخر، غير أن حرب الخليج الثانية التي دارت رحاها بين العراق والكويت غيرت مجرى الأحداث ، إذ تسببت هذه الحرب التي انحازت فيها المنظمة والشعب الفلسطيني لصالح العراق في عزل المنظمة سياسياً ومالياً في فترة ما بعد الحرب التي كانت تنذر بنظام عالمي جديد في الشرق الأوسط ، ورغم ذلك سعت الجزائر جاهدة للتخفيف من وطأة النتائج السلبية لحرب الخليج الثانية على الفلسطينيين.

باستعراضنا لتلك الأحداث نجد أن أهم نجاح حققته الانتفاضة الفلسطينية وإلى جانبها قرارات المجلس الوطني في الجزائر، هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أو بالأحرى الإدارة الأمريكية الجديدة (الرئيس جورج بوش خلف رونالد ريغان، ووزير الخارجية جيمس بيكر خلف جورج شولتز) تحريك الموقف في الشرق الأوسط الذي بدا لها جامداً، وأعلنت موافقتها على مضض ولأول مرة في تاريخها على فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يمثل بداية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا على غرار بداية ممارستها للضغوط على القدس، ففي 22 ماي 1989م أعلن جيمس بيكر قائلاً: "لقد حان الوقت لكي تتخلى إسرائيل، نهائياً، عن رؤية غير واقعية لدولة يهودية ذات حدود أكثر اتساعاً. مصالح إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، سواء كانت من أجل الأمن أو من أجل مجالات أخرى، يمكن أخذها في الاعتبار في اتفاقية تعقد على أساس القرار رقم 242. يجب التخلي عن ضم الأراضي ووضع حد لنشاط المستوطنات.... مدوا أياديكم إلى الفلسطينيين باعتبارهم جيراناً يملكون حقوقاً سياسية مشروعة" . وعلى الرغم من ظهور تلك الملامح في الإدارة الأمريكية الجديدة التي تدعو للتفاؤل بتغيير موقفها، وبالرغم من أنها تنتهج سياسة شرق أوسطية أقل موالاة لإسرائيل مقارنة مع إدارة ريجان، إلا أن الرئيس الأمريكي بوش صرّح فيما بعد أنه ضد قيام الدولة الفلسطينية لأنها في نظره مصدراً لكامل صراع الشرق الأوسط.

وفي إطار مواكبة تطورات القضية الفلسطينية بعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين أدت الجزائر دوراً بارزاً خلال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي السادس المنعقد بالدر البيضاء المغربية في

الفترة ما بين23 إلى 26 ماي 1989م في رأب الكثير من التصدعات التي طالت وحدة الصف العربي إيماناً منها بأن التضامن العربي شرط أساسي لحل القضية الفلسطينية، وتعتبر القضية الفلسطينية من بين القضايا الثلاثة الأساسية إلى جانب المشكل اللبناني، وأزمة الخليج الأولى، التي نوقشت في هذه القمة.

وأهم حدث عربي ميز هذه القمة هو عودة مصر إلى الحضيرة العربية بعد غياب دام عشر سنوات كاملة منذ توقيعها اتفاقيات السلام المنفردة مع إسرائيل عام 4978م، وعلى هامش هذه القمة كثفت الجزائر عن طريق رئيسها الشاذلي لقاءاتها الثنائية والمتعددة الأطراف بغية رسم معالم جديدة في العلاقات العربية الفلسطينية والعربية العربية عموماً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وقبل حلوله بالدار البيضاء انتقل الرئيس بن جديد إلى طرابلس لعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القذافي وحافظ الأسد، ثم تواصلت هذه المحادثات في وهران بالجزائر بعد إن التحق بهم الرئيس التونسي بن علي، ولقد كان لهذين القمتين الثلاثية والرباعية وزناً هاماً خلال مجريات قمة الدار البيضاء التي جددت مساندتها المطلقة واللامشروطة لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والتي مر على اندلاعها أكثر من سنة ونصف ، وقررت تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة بما يضمن استمرار الانتفاضة.